

## مادة العلاقات الاقتصادية الدولية

### نشأة وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية

تميزت العلاقات الدولية بشكل عام بالصراعات (السلمية والنزعات المسلحة)، ومن ثم الانتقال تدريجياً الى مرحلة التعاون بدرجات متباينة في مجالات مختلفة، انطلاقاً من مصالحها في الاستقرار ورفاهية شعوبها او في تحقيق اهدافها، الا ان التقدم العلمي والتطور التكنولوجي دفع الى اختصار المسافات واختزال الزمن، وجعل العالم يكاد ان يعيش في شبه قرية. الا ان هذا افرز حالة جديدة رغم (ايجابياتها وسلبياتها) تدعى العولمة (globalization) التي ادت الى انتقال رؤوس الاموال عبر الحدود، او ما يطلق عليه بالتجارة الدولية والاستثمارات الاجنبية. لذلك فان على الدول ان تراقب علاقاتها الاقتصادية من خلال (السياسات التجارية- الداخلية والخارجية- وادارتها لاسواق الصرف- المحلية والدولية- مع استمرار ديمومة التنسيق لسياساتها الاقتصادية الدولية). مما تقدم حاول الباحث التعرف على اهم التحديات التي تواجه اقتصاد الدول التي تعاني من ضعف الاداء الذي يتعلق بمستقبل التجارة العالمية من خلال الثورة المعلوماتية التي تدخلت في مسارات العلاقات الاقتصادية الدولية المتمثلة في ((التجارة العالمية، التكتلات الاقتصادية- منظمة التجارة العالمية- والادوار التي لعبتها- الايجابية والسلبية- بشكل عام او الموجهة في الاسواق والانظمة نقدية والوطنية والسياسات المالية والنقدية- المحلية والدولية.)).

ان تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ولاسيما في القرنين الاخيرين شهد اتجاهاً مُتطورناً ادى الى الخروج من شبهة العزلة الاقتصادية، (الوطنية او الاقليمية) التي عاشتها اغلبية دول العالم لمدة طويلة من الزمن، ليظهر اتجاهاً اخر يتمثل بتشابك اقتصاديات الدول مع بعضها البعض، هذا ادى للتوسع في دراسة الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لذلك يُعرف الاقتصاد الدولي " بأنه ذلك الجزء من دراسة الاقتصاد الذي يُفسر و يحلل المحتوى الاقتصادي للعلاقات الاقتصادية الدولية، من حيث التبادل التجاري للسلع والخدمات وانتقال رؤوس الاموال وحركة الصرف الاجنبي، فضلاً عن مدى تفاعل هذه العلاقات مع الهياكل الاقتصادية المحلية للدول المشاركة فيها"

كما يُعرف ايضاً الاقتصاد الدولي " بأنه يُشير لدراسة الروابط والانشطة الاقتصادية ، التي تحصل بين دولتين او مجموعة دول ،مثل الاستثمار الدولي و التجارة الدولية، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على التبادل الدولي بين الدول"

### اهمية دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية

- يُمكن توضيح الاهمية الاقتصادية لدراسة الاقتصاد الدولي على النحو الاتي:
- 1. تبرز اهمية الاقتصاد الدولي بأنه يحدد مراكز القوة والضعف في العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول المتشابكة ضمن منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية.
- 2. تبرز اهمية الاقتصاد الدولي بأنه يُساهم في الوصول لوضع ملائم في العلاقات الدولية، ولاسيما بما يخص معالجة الاثار الناجمة عن التبعية الاقتصادية، فضلاً عن القضاء على الفجوات السائدة في المؤشرات الاقتصادية والتكنولوجيا بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة.
- 3. تبرز اهمية الاقتصاد الدولي بأنه يُساهم في الوصول لعلاقات اقتصادية تتمتع بنوع من التكافؤ و الذي يضمن اقصى نوع انتفاع من الموارد المتاحة في كل بلد، وهذا يؤدي لمزيد من الارتباطات التوافقية بين الدول ضمن الاقتصاد الدولي.

- 4. يُساهم الاقتصاد الدولي في وضع السياسات الاقتصادية المستقبلية، التي تُسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية، بما يضمن انتقال المعلومات بصورة سهلة بين الدول الداخلة في علاقات تجارية، وهذا يُساعد على تحقيق الكفاءة التنافسية بعيداً عن أسلوب الاحتكار في العلاقات التجارية الدولية بين الدول.

### الفرق بين العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات الاقتصادية المحلية:

- ان أوجه الاختلاف بين هذه العلاقات يكون على النحو الآتي:
- 1. ان صفة التجارة المحلية تكون بعملة واحدة هي عملة البلد المعني، بينما التجارة الدولية تكون على اقل تقدير بين دولتين، ان هذا يعني وجود عملتين لكلا الدولتين، والاختلاف بين هذين العملتين سوف ينعكس على المتاجرة، ان هذا يتطلب الاستعانة بسعر الصرف لعملة كل بلد، ولا سيما ان سعر الصرف في الغالب يتعرض الى تقلبات في اسعاره، وهذا سوف يؤثر على حركة التبادل التجاري بين الدول.
- 2. ان الدولة تفرض على ارضها بعض التشريعات ولاسيما بما يخص سياستها التجارية، والتي هي مجموعة الاجراءات والانظمة والتشريعات التي تصدرها الدولة، بهدف التأثير في حجم واتجاهات علاقاتها التجارية بين الدول، اذ تُعد التعريفية الكمركية من ابرز وسائل السياسة التجارية، اذ ان انتقال سلعة معينة من بلد لأخر سوف يخضع لتعريفية كمركية يفرضها البلد المستورد، وان فرض هذه التعريفية الكمركية سوف ترتفع كلفة الصنفية التجارية بين الدولتين الداخليين في علاقات تجارية متبادلة.

## نشأة العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن اطار الفكر الاقتصادي

- ان المحور الرئيسي للتطور العلاقات الاقتصادية الدولية كان في عهد المذهب التجاري (الماركنتلي). ان اصل كلمة الماركنتلية تعني السلعة في اللغة الاتينية، والتي ترجمت الى (المدرسة التجارية) في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي في فرنسا، ان انصار هذه المدرسة يؤكدون على اهمية التجارة بعدها مصدر للدخل القومي وخلق الفائض الاقتصادي للبلد.
- ويعرف المذهب التجاري " بأنه مجموعة السياسات والتدابير الاقتصادية التي كان يدعو إليها بعض الاقتصاديين، وطبقها رجالات الدولة والمسؤولون في معظم البلدان الأوربية في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني سواء كان ذلك في مجال الصناعة او الزراعة او في مجال تنظيم التجارة الخارجية والنقل البحري، بهدف تحقيق ميزان تجاري رابح ومنع خروج المعادن الثمينة من البلاد، ومحاولة تجميع أكبر كمية ممكنة من الذهب والفضة داخل حدود الدولة، بوصفهما يمثلان الثروة التي يجب أن يكون الحصول عليها هدفاً أعلى للدولة". وعليه فأن هناك مرتكزات اساسية اكد عليها المذهب التجاري وعلى النحو الاتي:
- 1. مفهوم الثروة: من المتفق عليه أن التجاربيين كانوا يعلقون أهمية كبرى على الثروة، ويعدون وفرتها أساس قوة الدولة ومحرك نشاط الفرد. كما كانوا يؤكدون أن سعي الفرد وراء الثروة من شأنه أن يحقق له السعادة من جهة أولى، كما يساعد في اغتناء الآخرين وضمان قوة الدولة من جهة ثانية. ويقصد التجاريون بالثروة المعادن الثمينة من الذهب والفضة.

## المؤسسات المالية الدولية

شهد القرن العشرين الكثير من التغيرات والمتغيرات التي فرضت نفسها بقوة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فصعدت دول وانهارت اخرى وبرزت مفاهيم وسيطرت على الواقع السياسي والاقتصادي وانتهت مفاهيم اخرى.

وفي منتصف القرن العشرين جاءت الحرب العالمية الثانية لترسم ملامح نظام دولي احتلت وسيطرت بعض اركانه في فترة قريبة بعد الحرب، بينما استمر البعض الاخر وبقوة اكبر الى يومنا هذا.

لقد سعت القوى العظمى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية الى انشاء مجموعة من المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بمدينة بريتون وودز، وقد اسندت لهذه المؤسسات مهام معينة في مجال ادارة الشؤون المالية والاقتصادية الدولية.

ومن اهم هذه المؤسسات هي كل من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، اضافة الى عدد من المؤسسات المالية الاقليمية.

وتتلخص مهام صندوق النقد الدولي في تثبيت الاوضاع النقدية وفي بناء اقتصاد مفتوح عالميا، بينما تتلخص مهام البنك الدولي في تمويل المشاريع التنموية عبر العالم. وفي هذا الفصل سيتم تناول مراحل تطور هذه المؤسسات والخوض في تفاصيل هذه المؤسسات المالية الدولية.

أولاً :

نشأة المؤسسات المالية الدولية ومراحل تطورها :

يذهب مفهوم المنظمة الدولية الى انها وجود او كيان قانوني تضم مجموعة من الدول، تنشأ من خلال اتفاق دولي، و يتكون من اجهزة او فروع دائمة، وتتمتع بادارة ذاتية مستقلة عن الدول المكونة لها، وذلك بقصد رعاية بعض المصالح المشتركة او تحقيق اهداف معينة. والمنظمات الدولية هي مناط اهتمام قانون المنظمات الدولية او قانون التنظيم الدولي وهو احد فروع القانون الدولي الذي ينصب كل اهتمامه بالمنظمات الدولية الحكومية، وتتميز المنظمات الدولية الحكومية بانها تتكون من دول ذات سيادة وذلك بموجب معاهدة او اتفاق دولي متعدد الاطراف، وان لها كيانا دائماً ومستمر، وانها تملك الشخصية القانونية المستقلة بمعنى الارادة الذاتية المستقلة عن ارادات اعضاءها انفرادياً.

ومن ثم تختلف المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي ذلك ان الاخير لا يتمتع بإدارة ذاتية منفصلة عن الدول المكونة له او المشتركة فيه ولا تلزم القرارات الصادرة عنه الا الدول التي وافقت عليها خلافاً للمنظمة التي تلزم الاعضاء بقراراتها.

وترجع نشأة المنظمات الدولية الى فكرة المؤتمرات الدولية بعد اعطاء عنصر الدوام لها من خلال تطورات حدثت في نطاق امانات المؤتمرات، خاصة ان المؤتمرات تعالج المشاكل المشتركة للدول وهي تستجيب للمطالب العملية وتتخذ قراراتها بالاجماع، لذا فهي تبحث عن اتخاذ موقف مشترك اكثر من كونها تمارس سلطة فعلية، لانها تحاول الحصول على مواقف متسقة بين الدول المشاركة في المؤتمر، ولكنها لا تفرض عليها ارادة خارجية، لكن المنظمات الدولية حصلت على ارادة ذاتية مستقلة عن الدول الاعضاء وبسكترتارية مستقلة، وقرارات تتخذ بالاغلبية البسيطة او الموصوفة، ومن خلال اجهزتها المكونة من اشخاص آخرين او ما يطلق عليهم بالموظفين الدوليين، وامتلكت المنظمات سلطات ذاتية ناتجة عن تفويض حقيقي من الدول. وغير ذلك من الممكنات التي رسمت للمنظمة الدولية هيئة قوية فوق الدول.

ويشير مصطلح المؤسسات المالية الدولية او ما يعرف (IFI) الى منظومة المؤسسات المالية الدولية ابان معاهدة بريتون وودز في عام 1944 .

وقد عاشت هذه المؤسسات منذ تأسيسها مرحلتين متميزتين اثرت تأثيراً بالغاً في سياساتها العامة، وتعتبر المرحلة الاولى مرحلة ازدهار اقتصادي وامتدت من 1945 الى 1970، اما الثانية فهي مرحلة ازيمات متكررة وتبدأ من بداية عقد السبعينات وتستمر الى الآن.

#### ١- مرحلة النشوء والانتشار:

يعد انشاء صندوق النقد الدولي في عام 1944 م بداية نشوء المؤسسات المالية الدولية الحقيقي ، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ التفكير في خلق مؤسسات اقتصادية دولية، بهدف ضبط الاقتصاد العالمي والسعي الحثيث لخلق استقرار في النظام النقدي الدولي (SMI). وكذا تمويل العجز الذي شهدتها موازين المدفوعات للكثير من الدول، فضلاً عن اعادة بناء الاقتصادات التي دمرتها الحرب بواسطة قروض لتمويل مشاريع التنمية ففي عام 1944 عقد اتفاق بريتون وودز اثناء مؤتمر لزعماء العالم في الولايات المتحدة الامريكية وحضرته 44 دولة في اطار الندوة النقدية والمالية الدولية للامم المتحدة. وتأسياً على ذلك انصب التفكير على تأسيس منظمة دولية للتجارة (OIC)، وعقب ذلك اجتمعت 23 دولة في هافانا عام 1947 واعطت ميلاد الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة المعروف بالغات (GATT).

ويعتبر عمل كل من البنك والصندوق مكملاً لبعضها البعض الا ان دور كل مؤسسة على حد مختلف.

فالبنك الدولي مؤسسة اقراض غايتها مساعدة البلدان في دمج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي الأوسع نطاقاً وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد الذي يساعد في تخفيف حدة الفقر في البلدان النامية.

بينما يعمل صندوق النقد الدولي كمرآب للعمالات العالمية من خلال المساعدة في الحفاظ على نظام متسق من المدفوعات بين جميع البلدان، كما ان الصندوق يقرض المال للبلدان الاعضاء الذين يواجهون عجزاً خطيراً في ميزان المدفوعات.

اما قروض البنك الدولي فتخصص لاصلاح السياسات وتمويل المشروعات.

ويولي صندوق النقد الدولي اهتمامه الى السياسات فقط ويوفر قروضاً للبلدان الاعضاء التي تعاني على المدى القريب من مشكلة في الوفاء بمتطلبات مدفوعاتها الاجنبية كما يسعى الصندوق الى الحصول على قابلية تحويل كاملة بين عملات اعضائه ضمن نظام اسعار الصرف المرنة المطبق منذ عام 1973.

وقد اعتمد استقرار النظام الرأسمالي وتوسعه خلال المرحلة الاولى (1945 — 1970) على تكامل وتوازن ثلاث مشاريع مجتمعية شكلت مرجعية للنظم السياسية والاقتصادية السائدة في تلك المرحلة وهي :

أ . مشروع دولة الرفاه الديمقراطية الوطنية في الغرب، وهو مشروع رأسمالي تدخلني بالمفهوم الكينيدي قائم على فاعلية النظم الانتاجية الوطنية المتمركزة على الذات وتقوم على الاعتماد المتبادل فيما بينها وتتم بتسوية تاريخية بين رأس المال والعمل نظراً للدور الذي قامت به القوى الشعبية في الانتصار على الفاشية، وقد تبنت هذا المشروع دول اوروبا الغربية ودول امريكا الشمالية واليابان.

ب . مشروع مؤتمر «باندونغ» لسنة ١٩٥٥ الذي استهدف بناء دولة بوجوازية وطنية في البلدان المتخلفة والمستقلة حديثاً آنذاك، وهو مشروع تنموي وطني استفادت منه القوى الشعبية نتيجة لدورها التاريخي في التحرر من المستعمر، وقد ضم المشروع مختلف الدول التي انخرطت في حركة ما يعرف بعدم الانحياز .

ج . المشروع الاشتراكي السوفيتي الذي يمكن وصفه بمشروع ((راسمالية الدولة))، وهو مشروع مستقل عن النظام الرأسمالي العالمي استغل نمط الانتاج الاشتراكي لبناء رأسمالية الدولة وقد استفادت منه القوى الشعبية التي قادت الثورة واستطاعت هزم النظام الفاشي.

غير ان النظام تم اخضاعه لتحكم صارم من طرف طبقة سياسية بيروقراطية. وقد تبنت هذا المشروع بمستويات مختلفة كل من دول شرق اوربا والصين وكوبا. وبالتالي فقد ارتكز الازدهار الناشئ في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على هذا التكامل والتوازن الثلاثي الابعاد القائم على الفوردية في الغرب الرأسمالي (وهي تسمية تنسب الى المهندس الامريكي فورد صاحب الفكرة اصلا).

وعلى ايديولوجيا التنمية التي لازمت انجازات حركات التحرر الوطني في العالم الثالث ، وعلى المشروع الاشتراكي وفك الارتباط المرافق له مع المنظومة الرأسمالية في الشرق.

وقد ادى هذا التوازن الى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو على الصعيد العالمي خلال هذه المرحلة على الرغم من النفقات العسكرية الباهضة للقوى السائدة، كما اضفى هذا النمو فاعلية كبيرة على عمل النظام النقدي، على الرغم من عيوبه المتعددة.

ومما تقدم يمكن بيان الدور الذي لعبته المؤسسات المالية خلال هذه المرحلة من خلال عملها الدؤوب على مواكبة ومساندة الاستقرار الاقتصادي مما ساهم في توسع نطاق العولمة الاقتصادية تدريجياً نتيجة للروج الاقتصادي السائد، دون ان يتعارض ذلك مع الاستقلالية الذاتية لكل مشروع من المشاريع الثلاثة المشار اليها، على الرغم من ان تدخلات هذه المؤسسات كانت تتحاز دائماً في اتجاه اليمين، بطبيعة الحال، اي في اتجاه القوى الراسمالية التقليدية.

وقد قام منطق المؤسسات المالية الدولية منذ البداية على ان مجرد نمو الدخل الوطني سيؤدي الى حل ((مشكلة الفقر))، وان الانفتاح على السوق العالمية سيؤدي الى نتائج ايجابية.

وفي هذا الاطار كان صندوق النقد الدولي يقوم بدور دعم السياسات التي تسعى الى العودة الى التوازنات في حالة اختلال في ميزان المدفوعات، كما كان الصندوق يقوم الى جانب البنك الدولي والجات بدور الحفاظ على استمرار تحويل العملات والتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية. وعموماً كانت المؤسسات المالية الدولية تحرم الخيارات الاقتصادية والمالية للدول المختلفة مثل:

١ . سياسة الاعتماد على القطاع العام في تحقيق التنمية.

٢ . وسياسة فرض رقابة صارمة على الاموال الاجنبية.

٣ . واحترام خيارات الدول الاشتراكية ومبادئ فك الارتباط مع المنظومة الرأسمالية.



٤ . واقامة منظومة اسعار محلية مستقلة عن مرجعية المنظومة السائدة عالمياً.

5. والاعتماد على دعم سلع الاستهلاك الاساسية.

٦. وسياسات اعادة توزيع الدخل الوطني.

د- ورغم اجواء الاستقرار المائدة كانت هناك مؤاخذات على عمل المؤسسات المالية الدولية خلال هذه المرحلة تمثلت في :

١ . ان تدخلات المؤسسات المالية الدولية، تتم بالتحفظ الشديد لدرجة العجز والخجل، حيث ظل صندوق النقد الدولي عاجزاً في تعامله مع الدول الرأسمالية الكبرى.

٢ . انه تم استبعاد البنك الدولي عن مسؤوليات اعادة بناء اوربا بعد الحرب العالمية الثانية، على الرغم من ان البنك قد انشئ لهذا الغرض بالتحديد. فقد تم احلال خطة مارشال الامريكية مكانه.

٣. ان اتفاقيات الجات اكتفت بالمطالبة بتخفيض الرسوم الجمركية.

٢- مرحلة الازمة الهيكلية لسام الرأسمالي :

مع بداية عقد السبعينات بدأت بوادر الازمة الهيكلية للنظام الاقتصادي العالمي تحل تدريجياً محل الازدهار السابق.

وجاء هذا الانهيار التدريجي نتيجة تراجع مكانة القوى الشعبية في ميزان القوة السياسية لصالح التحكم المطلق لرأس المال ونتيجة لعدة عوامل اخرى بعضها كامن في طبيعة النظام الرأسمالي نفسه الذي يقود بشكل ميكانيكي نحو الازمة (نظرية الدورات الاقتصادية)، والبعض الآخر نتيجة انهيار التوازن الثلاثي السابق، حيث تأكل تدريجياً كل من المشروع الاشتراكي السوفيتي نتيجة عجز النظام عن تجديد نفسه ومشروع باندونغ لدول عدم الانحياز نتيجة لغياب الديمقراطية السياسية وهيمنة الكومبرادورية. كما ارتبطت عوامل اخرى بانهيار النظام النقدي الدولي مع اعلان الولايات المتحدة الامريكية سنة 1971 من جانب واحد ايقاف العمل بتحويل الدولار الى ذهب وكذا انعكاس الصدمة البترولية الاولى لسنة 1973 على تقاوم اسعار المواد الاولية.

وتمثلت أبرز معالم الازمة في ظاهرة الركود التضخمي -اي في تعايش الركود الاقتصادي الى جانب التضخم المالي - وهي ظاهرة لم يعرفها الاقتصاد الرأسمالي من قبل، ولم تجد النظريات الاقتصادية الكينيزية حلاً لها.

فقد كان هناك تفاوت صارخ بين حجم رؤوس الاموال الهائلة وتراجع منافذ الاستثمار مما ادى الى الركود الاقتصادي والبطالة من جهة والى ارتفاع معدلات التضخم من جهة اخرى الشيء الذي هدد بانهييار مالي عالمي خطير.

وقد انتهجت المؤسسات المالية سياسات مختلفة عن سياساتها السابقة في اتجاه السعي الى معالجة الفوضى والازمة القائمة لفائدة الراسمال المالي الدولي، فما هي اهم معالم السياسات الجديدة التي انتهجتها هذه المؤسسات؟

أ. بدأت المؤسسات المالية الدولية تسعى للعودة الى الرواج الاقتصادي من خلال خلق شروط العودة الى التوسع الراسمالي السابق.

لكنها اخفقت في هذه المهمة جزئيا، لان الهيمنة الكلية للمشروع الراسمالي الذي يقوم على ((تحكم السوق المطلق))، واخضاع المجتمعات المختلفة لمقتضيات ربحية رأس المال، لا يمكنه ان ينتج سوى الازمة.

ب . تدبير المديونية الخارجية من خلال الاكتفاء بإعادة جدولة الديون الخارجية، بدلاً من التصدي للآليات التي انتجت هذه المديونية، وأدت الى تفاقم عبئها المستمر (مثل اسعار الفائدة المرتفعة والغاء الرقابة على الانفتاح الخارجي... الخ).

ت . بدأت المؤسسات المالية الدولية في تعميم ايدولوجية الليبرالية المتوحشة على بقية دول العالم منذ صعود اليمين المتطرف الى الحكم في الولايات المتحدة الامريكية بزعامة رونالد ريغان.

ث . فرض برنامج التقويم الهيكلي على مختلف الدول التي تلجأ لصندوق النقد الدولي لجدولة ديونها الخارجية لتكيفها مع شروط معالجة الازمة، وذلك مهما اختلفت الظروف الخاصة بهذه الدول، كأنها لم تكن خاضعة قبل ذلك لقواعد ((التمائل)) المستمر مع احتياجات التوسع الراسمالي العالمي، وكأن الازمة التي تعاني منها هذه الدول خاصة بها ؛ ولا علاقة لها بالدول الراسمالية المتقدمة.

ج . فرض برنامج التقويم الهيكلي على دول المعسكر الاشتراكي السابق، كما لو ان هذه البرامج هي الوسيلة الصحيحة لمساعدتها في التحول نحو نمط الانتاج الراسمالي.

## نظريات سعر الصرف

- نظرية تعادل القوة الشرائية: إن نظرية تعادل القوة الشرائية التي قدمها غوستاف كاسل تنص على أن سعر الصرف بين عمليتي دولتين يكون في حالة توازن عندما تكون القوة الشرائية داخل الدولتين متساوية عند نفس سعر الصرف، وتعتمد النظرية على فكرة أن طريقة قياس حجم اقتصاديات الدول بناء على مقارنة الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة لا يعطي صورة حقيقية عن القوة الحقيقية لكل اقتصاد، لأنه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية وكلفة المعيشة داخل كل بلد.
- وتوفر هذه النظرية وسيلة لمقارنة اقتصادية الدول بالأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للعملة داخل أي بلد، وبالتالي عدم الأخذ بعين الاعتبار لسعر الصرف بين العملات وإنما كلفة المعيشة التي يتم حسابها عن طريق سلة من المنتجات والخدمات.
- يتم عادة مقارنة حجم الاقتصاد بين دولتين عن طريق المقارنة بين عمليتي الدولتين من خلال سعر صرفها (أو تحويلها إلى عملة موحدة) في سوق العملات الأجنبية المعروف بالفوركس، وعلى النقيض من ذلك تعتمد نظرية تعادل القوة الشرائية على القدرة الشرائية حسب سلة من المنتجات والخدمات في المقارنة بين اقتصاديات الدول.
- وترتكز النظرية على مفهوم القدرة الشرائية الذي يمثل قدرة المواطنين داخل بلد ما على اقتناء حاجياتهم من السلع والخدمات من خلال الدخل الفردي الذي يحصلون عليه، لأن القدرة الشرائية قد تختلف في هذه البلدان بالرغم من أن الدخل الفردي قد يكون متساوياً. وعليه تقوم نظرية تعادل القوة الشرائية بمقارنة لاقتصاديات الدول عن طريق الأخذ بعين الاعتبار مستوى المعيشة في كل بلد عن طريقة حساب كلفة المعيشة والمستوى العام للأسعار. وتكمن فائدة هذه النظرية في تمثيلها للمعطيات الاقتصادية الخاصة بقياس القوة الحقيقية لمتوسط الدخل الفردي والاقتصاد بشكل عام بشكل أفضل، مع تقليل أهمية قيمة العملات وأسعارها في أسواق الصرف، نظراً لأن الأخيرة لا تعكس القيمة الحقيقية للعملة نتيجة تدخل الحكومات في تحديد قيمتها أو نتيجة عمليات المضاربة التي تعرفها الأسواق.

## المديونية الخارجية:

تعد مشكلة الديون الخارجية للدول النامية وبضمنها الدول العربية من اعقد وأخطر المشاكل التي توجه هذه الدول بما تمثله من أعباء مالية تحول دون إمكانية تحقيق أهدافها، لما تفرضه من هيمنة وقيد على مسيرتها الاقتصادية. يلاحظ أن الديون الخارجية ارتبطت بتزايد عجز موازين المدفوعات للدول النامية عبر السنين الماضية، وبفجوة الموارد في الدول النامية وبزيادة الانفتاح الاقتصادي للدول النامية في السوق الرأسمالية العالمية وكذلك بالوضع الاقتصادي السائد في الأقطار الصناعية المتقدمة المتمس بالكساد التضخمي. لقد صاحب زيادة المديونية الخارجية للدول النامية تغير في هيكلها إذ أن زيادة حاجتها إلى التمويل أدى إلى توسعها في اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية خصوصاً وأن المؤسسات المالية الرسمية المعنية بالتمويل كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بدأت في قبض أيديها عن الدول النامية وقد أخذ الاقتراض الدولي يتحول إلى اقتراض خاص بعد عام 1973 وهذا بدوره أثر على معدلات نمو خدمة الدين وعلى طبيعتها أيضاً حيث ارتفعت اعباء خدمة الديون الخارجية من 3 مليارات دولار عام 1965 إلى 199 مليار دولار عام 1994 ثم إلى 352.3 مليار دولار عام 2001. وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة بين الانفتاح المالي والتدفقات المالية، فقد لوحظ تزايد التدفق المالي تجاه الدول النامية من حوالي 84.5 مليار دولار عام 1989 إلى حوالي 124.8 مليار دولار عام 1991 ثم ارتفعت عام 1994 لتصل إلى 227.4 مليار دولار ثم وصلت عام 2001 إلى 804.9 مليار دولار. يلاحظ إن حجم المديونية الخارجية للدول النامية قد أصبح عام 2001 أكبر مما كان عليه 1960 وعام 1993 فقد بلغ عام 2001 نحو 2.190.4 مليار دولار بعد أن كان 17 مليار دولار عام 1960 و1812 مليار دولار عام 1993. وقد أظهرت الدراسة كذلك تركيز الديون الخارجية في عدد محدود من الدول النامية والدول العربية المثقلة بالديون إذ مثلت مديونية ثلاثة عشر قطراً من الأقطار العربية وهي كل من تونس- جيبوتي- عمان- لبنان- الأردن- الجزائر- مصر- المغرب- سوريا- السودان- الصومال- موريتانيا- اليمن- وقد بلغت مديونيتها حوالي 154.9 مليار دولار عام 1993 ثم بلغت في نهاية عام 2000 حوالي 143.8 مليار دولار ثم شهدت تحسناً كبيراً خلال عام 2001 فقد بلغت نحو 125.7

مليار دولار في حين مثلت مديونية خمس عشر دولة من الدول النامية بصفة الدول المثقلة بالديون وهي الأرجنتين- بيرو- بوليفيا- شيلي- البرازيل- المكسيك- نيجيريا- الاكوادور- كولومبيا- ساحل العاج- الأوروغواي- الفلبين- فنزويلا- المغرب- يوغسلافيا، وقد بلغت مديونيتها عام 1988 حوالي 477.4 مليار دولار بعد أن كانت 33.4 مليار دولار عام 1981. وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول الرأسمالية تستخدم الديون الخارجية كأحد أهم وأحدث وسائل الاستنزاف المالي والنقل المعاكس للموارد المالية من الدول النامية وتفرغها من رأس مالها. وأخيراً توصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن الدول النامية المدينة يتوقع لها أن تواجه ظروفاً اقتصادية صعبة للغاية في حالة بقاء واستمرار هذه المؤشرات السلبية على صادراتها واعتمادها على الخارج وكذلك الآثار السلبية الناجمة عن الخلل الهيكلي في السياسة الاقتصادية هذه العوامل مجتمعة سوف تترك آثار سلبية على مقدرة الدول النامية في خدمة ديونها.